الأمم المتحدة

E/CN.6/2020/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2019
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والستون

9-20 آذار/مارس 2020

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

دليل مناقشة لاجتماعات المائدة المستديرة الوزارية التي ستعقد بمناسبة استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما

مذكرة من الأمانة العامة

أولا - مقدمة

1 - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 6/2015 المتعلق بتنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل، أن تتضمن دورة اللجنة جزءا وزاريا من أجل إعادة تأكيد وتعزيز الالتزام السياسي بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وكذلك حقوق الإنسان الخاصة بهما، وضمان المشاركة الرفيعة المستوى في مداولات اللجنة وتسليط الضوء عليها، وأن يتضمن هذا الجزء اجتماعات مائدة مستديرة وزارية أو غير ذلك من الحوارات التفاعلية الرفيعة المستوى.

2 - ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 8/2018، ستجري لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والستين استعراضا وتقييما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، بما يشمل تقييما للتحديات الراهنة التي تؤثر على تنفيذ منهاج العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومساهمة ذلك في الإعمال الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال منظور جنساني. وفي إطار الاستعراض والتقييم، ستعقد اللجنة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية لتزويد

* E/CN.6/2020/1.

160120 301219 19-21884 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوزراء والوزيرات بفرص للمشاركة في الحوارات التفاعلية لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتركيز على الاستراتيجيات والأولويات الرئيسية للإجراءات الإضافية التي ستتخذ لمعالجة الثغرات والتحديات.

ثانيا – مسائل تنظيمية

ألف – مواضيع الاستعراض والتقييم

3 – في سياق استعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، بما يشمل تقييما للتحديات الراهنة التي تؤثر على تنفيذ منهاج العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومساهمة ذلك في الإعمال الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال منظور جنساني، ستعقد اللجنة أربعة من اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية بشأن المواضيع التالية:

(أ) التنمية الشاملة للجميع وتوفير العمل اللائق والقضاء على الفقر؛

(ب) المجتمعات التي يعمها السلام، واللجوء إلى العدالة، وعدم التعرض للعنف؛

(ج) المشاركة، والآليات المؤسسية، والمساءلة؛

(د) حماية البيئة والعمل المناخي.

4 – وستركز اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية على التحديات الراهنة وسبل المضي قدما فيما يتعلق بالمواضيع. وسيُشجَّع الوزراء والوزيرات على التطلع إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وإلى إعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن. وفضلا عن ذلك، سيُشجَّع الوزراء والوزيرات على إبراز السياسات الفعالة وتحديد الخطوات والتدابير اللازمة والمقرر اتخاذها من أجل ضمان أن تسهم الاستجابات الوطنية بفعالية في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، من خلال تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بشكل تام وفعال ومعجل، وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني.

باء – المشاركون والمشاركات

5 – ستتيح اجتماعات المائدة المستديرة للوزيرات والوزراء من حضور الدورة الرابعة والستين للجنة فرصة المشاركة في الحوار والمناقشات. وسيكون الحوار والمناقشات مفتوحين أمام جميع الدول الأعضاء والمراقبين.

6 – ويُدعى الوزراء والوزيرات إلى الإشارة مسبقاً، وحبذا لو كان ذلك في موعد أقصاه 26 شباط/فبراير 2020، إلى اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي يفضّلون ويفضلن المشاركة فيه، مع الإشارة إلى خيار ثان. ومن المتوقع أن يشارك في كل اجتماع مائدة مستديرة عدد يتراوح بين 20 و 25 وزيراً ووزيرة. وسيوجِّه رؤساءُ ورئيسات اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المناقشاتِ، مستعينين في ذلك بمنسق/منسقة المناقشات، بغية تشجيع التفاعل. وستتاح لهم قائمة بالوزراء والوزيرات ممن سجلوا أسماءهم وسجلن أسماءهن للمشارَكة في كل اجتماع مائدة مستديرة، ولن يجري مسبقاً إعداد قائمة بالمتكلمين والمتكلمات.

7 - وسيبدأ كل اجتماع مائدة مستديرة وزارية بحوار منسَّق بين عدد في حدود خمسة وزراء/وزيرات حول القضايا الرئيسية الناشئة في إطار الموضوع. وعقب الحوار المنسق، سيُدعى الوزراء/الوزيرات إلى المساهمة بالدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وتبادل الآراء والتركيز على الاستراتيجيات والأولويات الرئيسية لاتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل معالجة الثغرات والتحديات. ويجب ألا تتجاوز مدة المداخلات ثلاث دقائق، وسيجري التركيز على الحوار. وقد تتاح للوزراء والوزيرات، إذا سمح الوقت بذلك، فرصة تقديم أكثر من مداخلة. ويحبَّذ بشدة عدم تقديم بيانات خطية.

جيم - مواعيد وأماكن عقد الاجتماعات

8 - ستُعقد اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية في المقر في نيويورك، يوم الأربعاء، 11 آذار/مارس 2020، من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00 ومن الساعة 15:00 إلى الساعة 18:00 في المواعيد المبينة في الجدول أدناه.

اجتماع المائدة المستديرة	*الوقت*	*المكان*
التنمية الشاملة للجميع وتوفير العمل اللائق والقضاء على الفقر	11:30-10:00	غرفة الاجتماعات 4
المجتمعات التي يعمها السلام، واللجوء إلى العدالة، وعدم التعرض للعنف	13:00-11:30	غرفة الاجتماعات 4
المشاركة، والآليات المؤسسية، والمساءلة	16:30-15:00	غرفة الاجتماعات 4
حماية البيئة والعمل المناخي	18:00-16:30	غرفة الاجتماعات 4

دال - محصلة الاجتماعات

9 - ستخرج محصلة اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية في شكل موجزات مقدمة من رؤساء ورئيسات اجتماعات المائدة المستديرة، ومعدة بالتشاور مع المجموعات الإقليمية، من خلال أعضاء المكتب.

ثالثا - بنود للمناقشة في اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

ألف - معلومات أساسية

10 - ما زال إعلان ومنهاج عمل بيجين أشمل برنامج عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد دعا منهاج العمل إلى إزالة الحواجز النظامية والهيكلية التي تمنع النساء والفتيات من التمتع بحقوق الإنسان الواجبة لهم في كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي للتنمية وإلى وضع إجراءات سياساتية محددة لتحقيق هذا الهدف. وتم تأكيد رؤية منهاج العمل في عام 2015، عندما اعتمد رؤساء الدول والحكومات خطة عام 2030. واستنادا إلى منهاج العمل، أوضحت خطة عام 2030 أن التنمية لن تكون مستدامة إلا إذا كانت فوائدها تعود بالتساوي على المرأة والرجل، وأن حقوق المرأة لن تصبح حقيقة واقعة إلا إذا كانت جزءا من الجهود الأوسع لحماية الكوكب وضمان أن يتمكن الناس جميعاً من العيش في احترام وكرامة.

11 - وفي ظل هذه الخلفية، ظهرت توجهات سياساتية وبرنامجية جديدة في السنوات الخمس الماضية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام

عن استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (E/CN.6/2020/3)، يتزايد تقدير أهمية الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعَي الأجر، حيث توفر ثلاثة أرباع الدول إجازة الأمومة أو إجازة الأبوة أو الإجازة الوالدية أو تعززها. وقامت أكثر من نصف الدول بسن تشريعات وأنظمة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا أو بتعزيز تلك التشريعات والأنظمة. وزاد التركيز على التصدي للتحرش الجنسي، ويقوم عدد صغير ولكنه متزايد من الدول على وجه التحديد بالتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وزاد عدد البلدان التي اعتمدت خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بنسبة 52 في المائة منذ عام 2015. وقد أدت هذه الإجراءات إلى إحراز تقدم مهم.

12 - ومع ذلك، فإن الصورة بعيدة عما التزمت به الدول في عام 1995، وتوجد في بعض المناطق مؤشرات مثيرة للقلق على حدوث ركود أو تراجع. ومع أن التمثيل السياسي للمرأة تضاعف منذ عام 1995، لا يزال الرجال يسيطرون على أكثر من ثلاثة أرباع المقاعد في البرلمانات الوحيدة المجلس أو في المجالس الدنيا في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وازدادت الفتيات الملتحقات بالمدارس إلى أعداد لم تسجل في أي وقت مضى، لكن الالتحاق بمراحل التعليم الأعلى لا ينعكس في مزيد من المساواة في سوق العمل. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات متفشياً، حيث أفادت 17.8 في المائة من النساء أنهن تعرضن للعنف على أيدي رفقائهن الحميمين في الأشهر الـ 12 الماضية. وفي حين انخفضت المعدلات العالمية لوفيات الأمهات، إلا أنها ما زالت مرتفعة بشكل مثير للقلق في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات. وعلى الصعيد العالمي، ظلت نسبة النساء اللائي لديهن احتياجات غير ملباة في مجال تنظيم الأسرة راكدة عند نسبة 10 في المائة منذ عام 2000؛ في عام 2019، لم تكن 190 مليون امرأة في سن الإنجاب ولم تكن ترغب في الحمل، تستخدم أي وسيلة لمنع الحمل. وبينما بلغت نسبة اتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما مراعية للبعد الجنساني 26 في المائة في المتوسط بين عامي 2001 و 2010، فقد انخفضت في عام 2018 إلى نسبة بائسة هي 7.7 في المائة.

13 - والتقدم البطيء التدريجي يتعين النظر إليه في سياق التحولات الأساسية في المشهد العالمي للمساواة بين الجنسين في السنوات الخمس الماضية. فحالات عدم المساواة المتزايدة والإقصاء الاقتصادي من أعراض نماذج التنمية التي لا يتم فيها تقاسم المكاسب بشكل منصف. وتشهد العديد من البلدان تراجعا في جودة ديمقراطياتها. وأخذت التوترات الاجتماعية والنزاعات العنيفة تتزايد، ومقاومة المساواة بين الجنسين تشتد. وتؤدي أزمة المناخ في الوقت الحاضر إلى ازدياد أوجه عدم المساواة القائمة حاليا داخل الدول وفيما بينها. ويترك التغير التكنولوجي والديمغرافي السريع أثره على كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يتيح فرصا جديدة ويولد أيضا مخاطر جديدة وحالات من عدم اليقين. في مواجهة هذه التحديات المعقدة، أصبحت الحاجة إلى نُهج مؤدية إلى التحول أكثر إلحاحا منها في أي وقت مضى، إذا كان المراد هو تنفيذ خطة عام 2030 خلال السنوات العشر القادمة. ويمكن أن يساعد التنفيذ المتسارع لمنهاج العمل، بما ينطوي عليه من توجيهات حاسمة على صعيد السياسة العامة، في وضع العالم على المسار الصحيح والوفاء بوعد جعل حقوق المرأة حقيقة واقعة لصالح الجيلين الحالي والتالي.

14 - وخلال اجتماعات المائدة المستديرة، سيدعى الوزراء والوزيرات إلى التركيز على ما يجب القيام به للتعجيل بتنفيذ منهاج العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في سياق خطة عام 2030. وحبذا لو قاموا أيضا بتسليط الضوء على ما يلزم من تدابير كفيلة بالتغيير من أجل تذليل العقبات، وعلى دور

ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة في تسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وتدعى الوزيرات والوزراء أيضا إلى استخدام دليل المناقشة التالي والرجوع إلى تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (E/CN.6/2020/3).

باء – دليل المناقشة

التنمية الشاملة للجميع وتوفير العمل اللائق والقضاء على الفقر

15 – لا تزال التنمية الشاملة والعمل اللائق بعيدي المنال بالنسبة لغالبية النساء في العالم. وعلى الرغم من أن النساء أكثر تعليماً منهن في أي وقت مضى، إلا أن الفجوة العالمية بين الجنسين في المشاركة في قوة العمل لا تزال قائمة، وما زالت فجوات الأجور بين الجنسين متفشية بالتلازم مع الفصل المهني المتجذر. وتتغير طبيعة العمل حاليا نتيجة للتكنولوجيات الجديدة. وتتولد عن الرقمنة والميكنة فرص جديدة، ومخاطر أيضا. وتُظهر البيانات المتعلقة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل كبير في الشركات والمهن التي تقود التطور والابتكار التكنولوجيين. ومع أن انتشار المنصات الرقمية يوفر إمكانيات جديدة لتوظيف النساء، فإن هذه المنصات ليست أكثر شمولا للنساء في الوقت الحالي من الاقتصاد غير المتصل بالإنترنت، مع وجود فجوات بين الجنسين صارخة بشكل خاص في البلدان النامية. وفي الحالات التي تصبح فيها الفرص متاحة للنساء، تظل جودة العمل تمثل تحديا بسبب الفجوات في أنظمة العمل والافتقار إلى الحماية الاجتماعية. وفي معظم البلدان النامية، تعمل غالبية النساء بشكل غير رسمي، دون التمتع بحماية أنظمة العمل أو الحصول على الحماية الاجتماعية، ومعظمهن يمارسن العمل غير الرسمي ليس اختيارا، بل بسبب نقص الفرص في الاقتصاد الرسمي وحصتهن غير المتناسبة في الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعَي الأجر.

16 – ومع أن الفقر على النطاق العالمي قد انخفض، فإنه لا يزال مركَّزا بين النساء بدرجة كبيرة، ويؤثر بشكل خاص على النساء في ذروة عمرهن الإنجابي. وعلى الصعيد العالمي، فإن احتمال العيش في فقر مدقع أكبر بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 عاما بنسبة 25 في المائة مقارنة بالرجال. والعديد من نساء هذه الفئة العمرية أمهات يكافحن، في ظل غياب السياسات العامة الداعمة، من أجل توفير الرعاية لأطفالهن بينما يكسبن دخلاً يمكن أن يخلصهن والأطفال من براثن الفقر. وبالنسبة للعديد من النساء والفتيات، يتفاقم فقر الدخل بسبب أشكال أخرى من الحرمان، منها عدم إمكانية الحصول على الخدمات العامة الأساسية. وبينما تحسنت النتائج التعليمية والصحية للنساء والفتيات، فضلا عن إمكانية حصولهن على الخدمات والحماية الاجتماعية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في بعض المناطق. فعلى الصعيد العالمي، لا تزال نساء وفتيات الشرائح الخُمسية الدنيا للثروة أقل كثيرا من مثيلاتهن في الشرائح الخمسية الأعلى من حيث احتمال التحاقهن بالمدارس أو حصولهن على رعاية الأمومة الأساسية.

17 – والتقدم البطيء بالنسبة للمرأة بشكل عام وأوجه عدم المساواة المستمرة بين فئات مختلفة من النساء هي أيضاً نتائج ناجمة عن النماذج الاقتصادية التي ساهمت في تركيز الدخل والثروة والسلطة لدى القلة، في نفس الوقت الذي أوجدت فيه حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي للكثيرين. ولا تؤدي سياسات الاقتصاد الكلي الحالية إلى مستوى ونوع العمالة وسبل العيش اللازمة لجعل التنمية شاملة أو للتمكين من الانتقال نحو الاقتصادات الخضراء، كما أنها لا تولد الموارد اللازمة للتوسع في توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة المراعية للمنظور الجنساني. وقد أسفرت تدابير التقشف

المالي عن نتائج تراجعية باستمرار، خصوصا بالنسبة للنساء ذوات الدخل المنخفض. ومع ذلك، يقوم عدد قليل من البلدان بتقييم أو رصد الأثر التفاضلي لخفض النفقات على النساء والرجال.

18 - ويدعى الوزراء والوزيرات إلى النظر في الأسئلة التالية للمساعدة على تركيز الحوار:

(أ) ما هي السياسات والاستثمارات التي أثبتت نجاحها في تزويد النساء بطرق مستدامة وطويلة الأجل للخروج من دائرة الفقر ودعم انتقالهن من الاقتصاد غير الرسمي إلى العمل اللائق؟

(ب) ما هي الخطوات التي تتخذها الحكومات لإدارة مخاطر اغتنام الفرص الناتجة عن التغيرات المستمرة في عالم العمل لتسريع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك ما يتعلق بتأثير التكنولوجيات الجديدة؟

(ج) ما هي السياسات والتدابير الأخرى التي ساعدت في ترجمة المكاسب التي تحققت في تعليم النساء والفتيات إلى المزيد من فرص الحصول على عمل لائق ومزيد من النتائج المتساوية في سوق العمل، بما في ذلك تقليص فجوة الأجور بين الجنسين؟

(د) كيف استخدمت الحكومات بنجاح تدابير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، لتمكين النساء والفتيات وتصحيح العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين؟

المجتمعات التي يعمها السلام، واللجوء إلى العدالة، وعدم التعرض للعنف

19 - تشير جميع البيانات المتاحة عن العنف ضد النساء والفتيات إلى أنها مشكلة عالمية تؤثر على النساء من جميع البلدان والفئات الاجتماعية والاقتصادية والأماكن، وكذلك في جميع مراحل التعليم. والفتيات معرضات بشكل خاص لأشكال مختلفة من العنف بسبب تقاطع سنهن ونوع جنسهن. وهناك نقص كبير في البيانات فيما يتعلق ببعض أشكال العنف، ويتواصل عدم توفير حماية قانونية كافية للنساء والفتيات من العنف، إلى جانب عدم إنفاذ الأحكام وتوفير الخدمات للناجيات. كما يستمر وجود الثقافات المترسخ فيها تبرير العنف والتقليل من شأنه واعتباره أمرا عاديا، مما يعكس أعرافا اجتماعية تمييزية لا تتغير. ويولد التغير التكنولوجي السريع حاليا سياقا محفوفا بتحديات أكبر والمزيدَ من المساحات لارتكاب العنف ضد النساء والفتيات. وتسهم الصور النمطية والتمثيل الناقص للمرأة في وسائل الإعلام في تشكيل المواقف الضارة المنطوية على عدم احترام النساء والفتيات وممارسة العنف ضدهن. وتتزايد الاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان والمشاركات في العمل الإنساني وفي بناء السلام.

20 - والسلام والاستقرار شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، تمثل المساواة بين الجنسين متطلبا ضروريا لإنشاء مجتمعات شاملة للجميع. في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية، فإن التقدم الذي تحرزه النساء والفتيات فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية يعيقه انهيار البنى التحتية والخدمات العامة الأساسية. وتظهر أحدث البيانات المتاحة أن 50 في المائة من البلدان المتضررة من الأزمات والنزاعات لديها مستويات مرتفعة أو مرتفعة جدا من وفيات الأمهات، أي أكثر من ضعف النسبة لجميع البلدان في العالم أجمع. وعلى الرغم من توافر أدلة على الإسهامات التي تقدمها المرأة في مختلف المراحل والمستويات من أجل حل النزاعات والتفاوض على السلام، فقد ظل الإقصاء بدلاً من الشمول هو القاعدة في عمليات السلام

الرسمية. وقد تحسن تمويل العمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في السنوات الأخيرة، ولكن لا تزال هناك أوجه نقص كبيرة، لا سيما في تمويل المنظمات النسائية.

21 - وأعطت الدول أولوية لسن وتنفيذ وإنفاذ قوانين للتصدي للعنف ضد المرأة وأنشأت مجموعة من خدمات الدعم للناجيات. ويجري إيلاء اهتمام أكبر لمنع العنف، ولكن الجهود الشاملة لمنع العنف ضد المرأة لا تزال تبذل حسب الحاجة وقصيرة الأجل. وما زال التمويل غير كافٍ بدرجة مؤسفة للتعامل مع حجم المشكلة بفعالية، مما يؤدي في أحيان كثيرة جدا إلى ترك مهمة سد الفجوة للمنظمات النسائية والمجتمع المدني غير الممولين تمويلا كافيا. ومع ذلك، أخذت الدول تُدرج على نحو متزايد الخطط العالمية المتعلقة بالسلام والأمن والعمل الإنساني ضمن عمليات وضع وتنفيذ خطط عملها الوطنية وتعطي الأولوية لمشاركة المرأة في عمليات السلام وإصلاح قطاع الأمن. وتحرز الجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، تقدماً نحو ضمان سعي جهود الإغاثة في حالات الأزمات والطوارئ لتحقيق المساواة بين الجنسين.

22 - وتدعى الوزيرات والوزراء إلى النظر في الأسئلة التالية للمساعدة على تركيز الحوار:

(أ) ما هي السياسات والتدابير الأخرى التي نجحت في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في بيئات مختلفة (مثل الأماكن العامة، وعلى الإنترنت، وفي مكان العمل، وفي مناطق النزاعات) وكيف تم تمويل التدابير؟

(ب) ما هي أمثلة الممارسات الجيدة للتدابير التي اتخذتها الحكومات لإزالة العوائق التي تحول دون اللجوء إلى العدالة وضمان تقديم الخدمات التي تركز على الناجين إلى ضحايا العنف المرتكب ضد النساء والفتيات وإلى الناجيات منه؟

(ج) ما هي الخطوات والتدابير التي أدت إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة على نحو كامل وفعال في بناء مجتمعات يعمها السلام وشاملة للجميع وعادلة، وقيامها بدور قيادي كامل وفعال في ذلك؟ وما هي الجهود المحددة التي حققت نتائج في سياقات ما بعد النزاعات؟

(د) ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومات لمنع الاعتداءات على المنظمات التي تقودها النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان، وكيف خضع مرتكبو هذه الاعتداءات للمساءلة؟

المشاركة، والآليات المؤسسية، والمساءلة

23 - على الرغم من زيادة تمثيل المرأة في الهيئات التداولية الوطنية والمحلية المنتخبة، فقد كان التقدم بطيئا في مناصب صنع القرار، حيث حقق عدد قليل من الدول التوازن بين الجنسين في تلك المناصب. وطبقت الدول الأعضاء مجموعة من التدابير لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وقامت حوالي 80 دولة بتشريع حصص للجنسين. ولكن فعالية الحصص مرهونة بتصميمها وإنفاذها. ولزيادة المشاركة السياسية للمرأة، يجب اتخاذ تدابير إضافية، مثل التمويل المخصص وبناء القدرات والتوعية. ولا يزال التمييز الراسخ في المؤسسات السياسية، والافتقار إلى الموارد وتحمل المرأة حصة غير متناسبة من مسؤوليات الرعاية، إلى جانب تعرضها لتهديدات العنف والتخويف، عقبات أمام المشاركة السياسية للمرأة وقيامها بدور قيادي سياسي.

24 - ويشكل وجود أجهزة وطنية مزودة بالموارد المناسبة تتمتع بالولاية والسلطة المناسبتين، إلى جانب استراتيجية قوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، أمرا ضروريا لتحويل التزامات المساواة بين الجنسين

إلى سياسات وبرامج. وتقوم الدول حاليا بدعم مجموعة من الهياكل للإشراف على سياسات المساواة بين الجنسين وبتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والاستراتيجيات والبرامج القطاعية. ومع ذلك، لا تزال هذه الجهود تفتقر إلى السلطة والقدرات والموارد. وفي تطور إيجابي، تقوم الدول بشكل متزايد بإعطاء الأولوية للميزنة المراعية للمنظور الجنساني وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس. ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة بين التزامات الدولة بالمساواة بين الجنسين والتمويل الموجه للتنفيذ. ويمثل التحديد الفعلي لتكلفة خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمويلها بالكامل وتطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في جميع القطاعات والإدارات أمراً بالغ الأهمية إذا أريد للدول أن تسرع في التقدم نحو تنفيذ التزاماتها الوطنية بتحقيق المساواة بين الجنسين.

25 - وبالإضافة إلى المؤسسات الرسمية، يؤدي المجتمع المدني دوراً حاسماً في مساءلة صانعي القرار من خلال مراقبة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمطالبة بالتعويض عند عدم الوفاء بالواجبات والالتزامات. كما أن مشاركة المرأة على قدم المساواة في وسائل الإعلام أمر حاسم لضمان أن تنعكس وجهات نظر المرأة بشكل صحيح وتمكُّنها من التأثير على النقاش العام وتشكيله. ومما يحد من القدرة على المطالبة بالمساءلة في هذا الصدد ما يُشاهد حاليا من تقلص الحيز المتاح المجتمع المدني، والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وزيادة الاعتداءات على النساء في الحياة العامة، بمن في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، وعضوات منظمات حقوق المرأة والعاملات في وسائل الإعلام.

26 - ويدعى الوزراء والوزيرات إلى النظر في الأسئلة التالية للمساعدة على تركيز الحوار:

(أ) ما هي أمثلة الممارسات الجيدة للتدابير التي اتخذتها الحكومات لتحقيق التوازن بين الجنسين على جميع مستويات الحكومة؟

(ب) ما التدابير الحكومية التي أثبتت نجاحها في المساعدة على أن تراعي المؤسسات البعد الجنساني، بوسائل منها إشراك الأجهزة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين؟

(ج) ما هو التقدم الذي أحرزته الدول في معالجة الفجوات التمويلية على المستوى الوطني وكيف يمكنها زيادة تمويل المساواة بين الجنسين؟

(د) ما هي التدابير التي تتخذها الحكومات حاليا لحماية المرأة في الحياة العامة، بمن في ذلك السياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، من المضايقة والعنف، وكيف تضمن الحكومات توافر بيئة مواتية وآمنة يمكن للمرأة أن تؤدي فيها دوراً حاسماً في المطالبة بمساءلة صناع القرار عن إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات؟

حماية البيئة والعمل المناخي

27 - منذ عام 1995، وبخاصة في السنوات الخمس الماضية، تسارع تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي واحترار الأرض والتلوث على نحو عاجل، واشتدت حدة ذلك إلى تحول إلى أزمات بيئية ومناخية واسعة النطاق ومترابطة. واتضح من الجهاد الطويل الأمد للنساء في صدارة الحركات البيئية، وخاصة الشابات والنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية، أن التدهور البيئي يؤثر على الناس كافة فيما يتعلق بالفقر والصحة وسبل العيش، وعلى الأخص بالنسبة للنساء والفتيات، وفي مقدمتهن الفتيات والنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية.

28 - ويؤدي التدهور البيئي وتغير المناخ إلى تضخيم التفاوتات القائمة بين الجنسين بسبب استمرار ديناميات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء في الأسرة وفي الاقتصادات والمجتمعات. وتَلحق بالمرأة آثار غير متناسبة بسبب مشاركتها غير المساوية لمشاركة الرجل في صنع القرار على جميع المستويات، إلى جانب اعتمادها على البيئة، ممثلةً في الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى الخدمات والبنية التحتية العامة، بما في ذلك الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، وعدم تساويها مع الرجل في إمكانية الاستفادة من كل ما سبق. كما أن قدرة المرأة على تحمّل الكوارث الطبيعية والتعافي منها تتأثر بشدة بأوجه اللامساواة بين الجنسين. وفي أغلب الكوارث، تكون معدلات الوفيات بين النساء أعلى بكثير مما هي عليه في صفوف الرجال، وتزداد مستويات الفقر بين النساء في المناطق المعرَّضة للكوارث. ومما يضاعف من هذه الآثار على النساء محدودية حركتهن والحواجز الهيكلية والأعراف الاجتماعية التمييزية التي لا تزال تقيد سلطتهن في صنع القرار في الأسرة، وتقيد كذلك مشاركتهن السياسية في المجتمعات المحلية وعلى نطاق أوسع.

29 - وتنزع النُهج المتبعة في مواجهة هذه التحديات إلى التفتت وإلى عدم كفاية إدماج المساواة بين الجنسين والاستدامة بكامل أبعادهما. وما زال الإهمال يلاقي العوامل المتصلة بنوع الجنس المسببة للأزمات البيئية والمناخية. ولا يوجه اهتمام كاف إلى الآثار المحتملة للسياسات والتقاعس على الفئات المهمشة، حيث إن تغير المناخ والتدهور البيئي يواصلان تكثيف أوجه التفاوت. والنساء والفتيات الفقيرات، وخاصة في المجتمعات الريفية والحضرية التي تعاني من نقص الخدمات، معرضات بدرجة أكبر لخطر التخلف عن الركب في أعقاب الأزمات المناخية والبيئية.

30 - وتدعى الوزيرات والوزراء إلى النظر في الأسئلة التالية للمساعدة على تركيز الحوار:

(أ) ما هي أمثلة الممارسات الجيدة للنُهُج الشاملة التي تراعي البعد الجنساني لإعمال حق المرأة في الأرض والموارد الطبيعية وتعزيز قدرتها على تحمل الظروف البيئية والمناخية؟

(ب) ما هي الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات في البنية التحتية والخدمات العامة المراعية للاعتبارات الجنسانية والمستدامة لدعم النساء ومجتمعاتهن في مواجهة التدهور البيئي وتغير المناخ؟

(ج) ما هي التدابير التي تتخذها الحكومات حاليا لمنع الآثار غير المتناسبة للكوارث الطبيعية على النساء والفتيات والتصدي لها؟

(د) كيف تضمن الحكومات مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي في صنع القرارات والسياسات والبرامج المتعلقة بالبيئة والمناخ؟